

## تحليل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

سامح محمد حسن شهاب و مي مصطفى حسن مرسى

قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية

## الملخص العربي

استهدف البحث قياس التغيرات الهيكلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاعات الاقتصادية وعلاقته بقطاع الزراعة وأثر الاستثمار الأجنبي الزراعي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار وبعض المؤشرات الإحصائية الوصفية وطرق العرض البياني ومعدل النمو السنوي، وتم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة من الجهات الرسمية، وتوصل البحث إلى سلبية إشارة معامل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة مع القطاع الصناعي بشكل يعكس علاقة إحصائية بينهما، وإيجابية العلاقة مع القطاعات الأخرى بشكل يعكس تكاملية العلاقة بينهم، كما أتضح ضعف وعدم فعالية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة مقارنة بتأثير الصادرات الزراعية في عملية النمو الاقتصادي مما يؤكد على عدم قدرة القطاع الزراعي على جذب المستثمر الأجنبي وأنه متغير غير حاكم للنمو الاقتصادي في مصر.

يوصى البحث بأهمية جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة شريكاً في تنمية الاقتصاد المصري باتباع أفضل الممارسات في مجال إصلاح بيئة الأعمال من خلال تعزيز مبدأ الشفافية للبيانات الإحصائية والمالية والمعلومات الاقتصادية في إطار الحوكمة، وتقنين أوضاع الاقتصاد غيرالرسمي أو اقتصاد الظل، ورفع كفاءة الإطار المؤسسي والإداري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التغيير الهيكلي، الاستثمار الزراعي، بيئة الأعمال

## ١. مقدمة

حيث تم استحداث قانون الاستثمار الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ليتواءم مع التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وخلق إطار تشريعي مميز ينافس الدول ويساعد على تحسين مناخ الاستثمار، وأن تكون مصر على الخريطة الاستثمارية العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار الجديد يدعم النمو الإحتوائى Inclusive Growth من خلال تكافؤ الفرص وخلق فرص العمل، الإدماج الاجتماعي للفئات المُهمشة في البلاد حيث أعطي القانون حوافز لثلاث قطاعات هي؛ كثيفة العمالة، المحافظات الأكثر احتياجاً، زيادة الأعمال Entrepreneurship والشركات الناشئة Company Start-up لأن نسبة البطالة في فئة الشباب الأقل من ٣٠ عام نحو ١٤.٥% من إجمالي قوة العمل، ويعادل نحو ٨١.٥% من إجمالي المتعطلين البالغ عددهم ٣.٤٧ مليون متعطل عام ٢٠١٧. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

يؤدي الاستثمار دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه أحد أهم العوامل المحددة لمسار النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدول المختلفة (الرسول، العمر، ٢٠١٠)، ودعم عمليات البحوث والتطوير (R & D) Research and Development. ولذا تسعى الدول إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من مردود إيجابي على عملية

تستهدف إستراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠" خلق اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي ويتسم بالتنافسية والتميز، قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج"، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد المصري يمتلك العديد من المقومات التي تمكنه من الوصول إلى أهدافه بحلول عام ٢٠٣٠، إذا تم التركيز على استغلاله بشكل جيد، حيث تتميز مصر بموقعها الجغرافي الاستراتيجي والتميز والمناخ المعتدل مما يجعلها أحد أهم ممرات التجارة العالمية، وتعد مصر أكبر سوق في الشرق الأوسط بتعداد يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة، الأمر الذي يمنحها ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات على مستوى دول المنطقة، كما لديها فرصة كبيرة للغاية كونها دولة شابة حيث يبلغ تعداد السكان بها ممن هم دون سن ٣٠ عاماً نحو ٦١% من إجمالي عدد السكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨) مما يعكس على انخفاض تكلفة العمالة.

تشهد مصر من خلال برنامج الإصلاح الهيكلي العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية مع حماية مجتمعية،

النمو الاقتصادي من خلال تمويل الفجوة بين الاستثمار والمخدرات المحلية كما أنه يساعد في نقل التكنولوجيا والخبرات والأساليب الإدارية الحديثة والتسويقية (كمالي، ٢٠٠٤)، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤) ويتوقف قرار الاستثمار على العديد من المحددات الأساسية والتي تميل إلى التغير وهي توقعات العائد على الاستثمار، ثقة الأعمال Business Confidence والتغير في الدخل القومي، ومعدلات الفائدة، والضرائب، ومستوى الادخار، ومن ناحية أخرى يتوقف قرار الإنتاج على عناصر الإنتاج فقد يتخذ قرار إنتاج سلع كثيفة رأس المال أو إنتاج سلع كثيفة العمالة وبالتالي يتوقف الاستثمار على تكلفة تلك العناصر حيث أن تكلفة رأس المال تتوقف على سعر الفائدة بينما تكلفة العمل تتوقف على أجور العمالة. (سبيوني، ٢٠١٧).

#### ٤. الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي من خلال النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والهندسي والانحراف المعياري، كما تم استخدام نموذج النمو Growth model لقياس اتجاهات وتطور المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقدير نماذج الانحدار لقياس تأثير التوزيعات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير الاستثمار الأجنبي الزراعي في مصر على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة المربعات الدنيا العادية (OLS)، والاختبارات الإحصائية والقياسية ذات الصلة. وقد اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على البيانات الثانوية المنشورة من الجهات والمؤسسات الرسمية ممثلة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، معهد التخطيط القومي، البنك المركزي المصري.

#### ٥. المفاهيم البحثية ذات الصلة

##### ١.٥ الاستثمار الأجنبي المباشر Direct Foreign Investment (DFI)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بأنه يعكس هدف الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (مستثمر مباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر). (OCED, 2002)، (Sudha, 2013)، كما يوصف بأنه الاستثمار في الأعمال التجارية لدولة من قبل شركة في بلد آخر. (Owusu - Antwi, et al., 2013)، ويتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو نتيجة لإشراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة والذي يتمثل في حق اتخاذ القرار والرقابة والمشاركة

النمو الاقتصادي من خلال تمويل الفجوة بين الاستثمار والمخدرات المحلية كما أنه يساعد في نقل التكنولوجيا والخبرات والأساليب الإدارية الحديثة والتسويقية (كمالي، ٢٠٠٤)، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤) ويتوقف قرار الاستثمار على العديد من المحددات الأساسية والتي تميل إلى التغير وهي توقعات العائد على الاستثمار، ثقة الأعمال Business Confidence والتغير في الدخل القومي، ومعدلات الفائدة، والضرائب، ومستوى الادخار، ومن ناحية أخرى يتوقف قرار الإنتاج على عناصر الإنتاج فقد يتخذ قرار إنتاج سلع كثيفة رأس المال أو إنتاج سلع كثيفة العمالة وبالتالي يتوقف الاستثمار على تكلفة تلك العناصر حيث أن تكلفة رأس المال تتوقف على سعر الفائدة بينما تكلفة العمل تتوقف على أجور العمالة. (سبيوني، ٢٠١٧).

#### ٢. مشكلة البحث

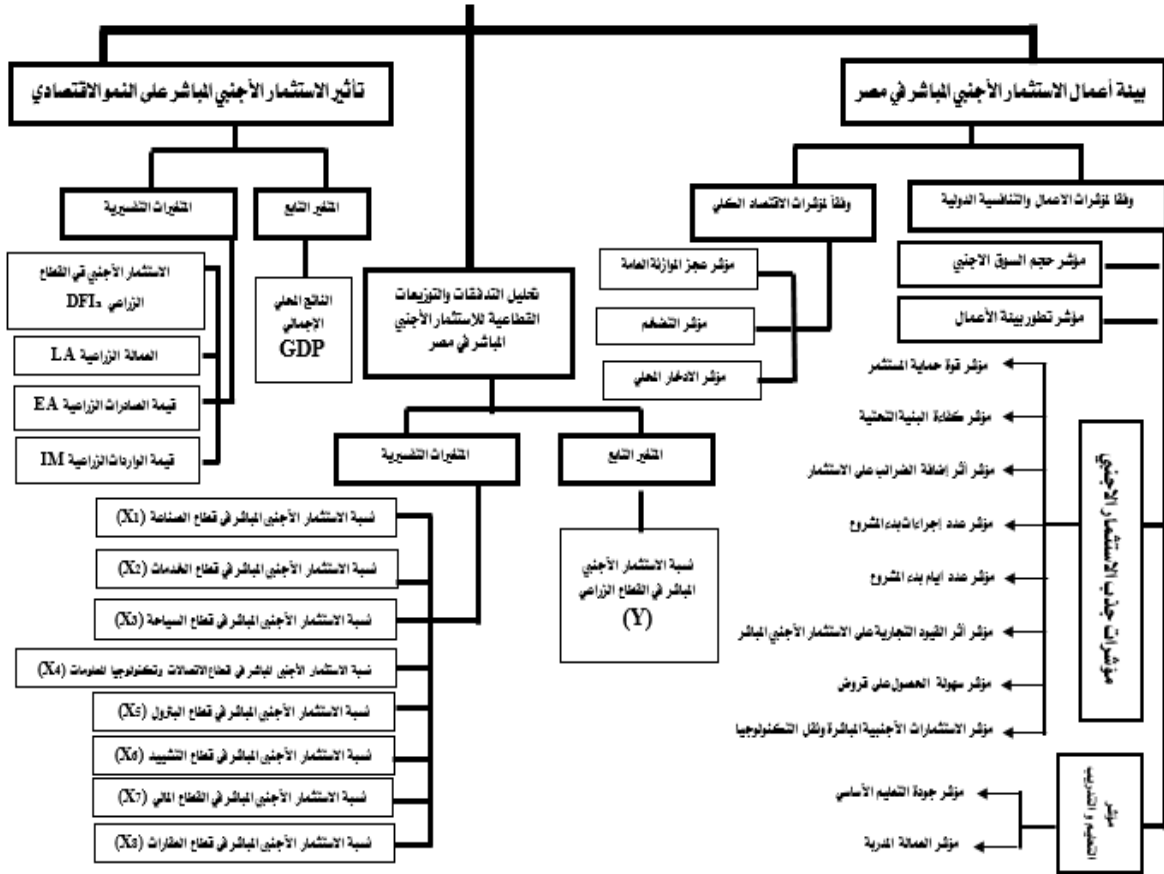
بالرغم من امتلاك الاقتصاد المصري العديد من المقومات وتنفيذ العديد من الإجراءات والتعديلات المؤسسية والقانونية التي من شأنها تحسين بيئة أداء الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتمكنه من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، إلا أنه يواجه العديد من التحديات الهيكلية وانخفاض مستوى التنافسية، وقد صنف الاقتصاد المصري وفقاً لرؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأنه ضمن أفضل الأسواق أداء بالمنطقة، كما تم رفع التصنيف الائتماني لمصر من خلال وكالات التصنيف الائتماني الدولية، رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي والأوضاع المالية العالمية في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية غير المعرفة Unknown Variables وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى تباطؤ التراكم الرأسمالي وضعف معدلات الاستثمار الأجنبي بالأسواق الناشئة، وتحليل أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يلاحظ أنه متواضع وأقل من المأمول لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وفقاً لإستراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث تُقدر حصة مصر بنحو ٤% وتتركز في قطاع البترول، ويُقدر بحوالي ١٣.٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٧، وعلى صعيد قطاع الزراعة تبين تراجع النصيب الهيكلي النسبي من الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٠.٢٣% عام ٢٠٠٧، وانخفض ليصل إلى ٠.١٦% عام ٢٠١٧، ويحتل المرتبة الأخيرة في الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية الجاذبة للاستثمار الأجنبي خلال متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

#### ٣. أهداف البحث

تتبع أهمية دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاعاته المختلفة، نظراً لأنه يعتبر المتغير المستقل في تحقيق الأهداف

أحمد، أبو السعود، (١٩٩٩)، ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة.

الهيكل التحليلي لمؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وعلاقته بالنمو الاقتصادي



شكل ١. الهيكل التحليلي لمؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وعلاقته بالنمو الاقتصادي

المصدر: إعداد الباحثان.

٢.٥. التغيير الهيكلي Structural Change:

يعبر عنه باختلاف نسب توزيع الاستثمار الأجنبي عبر القطاعات الاقتصادية مع الزمن، ويعتبر التغيير الهيكلي مطلباً مكملاً للنمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أن انتقال الاستثمار من قطاع إلى آخر قد يؤدي إلى النمو أو التراجع الاقتصادي بسبب اختلاف متوسط إنتاجية الجنيه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. (الخطيب، ٢٠٠٦).

٦. نتائج البحث ومناقشتها

١.٦. مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

مما لا شك فيه أن التعرف على واقع مناخ وبيئة الأعمال للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ من الأهمية بمكان للوقوف على المخاطر والفرص المحتملة وبالتالي التخطيط السليم لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وذلك

كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة أو من خلال عمليات الدمج (دكروري، ٢٠١٨)، كما يعرف بأنه استثمار تقوم به شركة ما أو كيان ما في شركة أخرى قائمة في دولة أخرى هذا الاستثمار قد يأخذ شكل إنشاء شركة تابعة في دولة أجنبية أو الاستحواذ على حصص في شركة أجنبية أو الدخول في شراكة ما أو الاندماج ولكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً على الشركة الاستحواذ على حصة ١٠% في الشركة الأجنبية، وتعرف بالشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporation وهو ما يمنحها وزن ما في اتخاذ القرارات، وتتمثل أهميته في الحصول على إعفاءات ضريبية، الاستفادة من تدني التكاليف التشغيلية، التوسع في أسواق خارجية جديدة، ويُعد أحد محركات التكامل الاقتصادي الدولي ويعزز التنمية الاقتصادية للدول. ويستهدف الاستثمار تخصيص رأس مال في الوقت الحاضر بهدف تعظيم المنافع في المستقبل مع تحمل المخاطر، ويُعد الاستثمار أجنبياً إذا تم خارج الحدود الوطنية للمستثمر، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين الدول المختلفة (نورة، ٢٠١٨).

مما سبق وبتحليل مناخ وبيئة أعمال الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتضح ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية والذي يُعد تحدياً رئيسياً للاقتصاد المصري حيث يمثل صعوبة وطول الإجراءات الإدارية لبدء المشروع وإصدار تراخيص الإنشاء وتسجيل الملكية بالإضافة إلى عدم وضوح آليات تخصيص الأراضي وتنفيذ العقود، وحماية حقوق المستثمرين وقواعد الحوكمة والشفافية تحديات هيكلية أمام تطوير بيئة الأعمال مما يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد المصري، ويُعد قانون الاستثمار الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ خطوة في الاتجاه الصحيح لتطوير بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية لممارسة النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق عدد من الانجازات تتمثل في الحصول على التمويل من خلال وضع أساس لنمو وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعزيز الشمول المالي؛ سهولة بدء النشاط من خلال تيسير إجراءات التسجيل وإصدار الموافقات على التراخيص مما يقلل الوقت اللازم لإصدار تراخيص الاستثمار وشراء الأراضي والحصول على خدمات المرافق؛ حماية المستثمرين تم وضع آليات تضمن عدم تأميم ممتلكات المستثمر الأجنبي، كما تضمن عدم تنفيذ القرارات التعسفية أو التي تتطوي على تمييز، أو إساءة استخدام السلطة.

أما على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ فقد أدى العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة إلى تراجع مركز مصر من ١٢٦ إلى ١٣٢، كما أدى ارتفاع معدلات التضخم في مصر إلى تنهيتها من المركز ١٢٢ إلى المركز ١٣٠، وعليه فقد تدرج ترتيب مصر في مؤشر الانخار المحلي من المركز ٧٠ إلى المركز ١٢١، وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب فقد تراجعت مصر من المركز ١٢٩ إلى المركز ١٣٤ ومن المركز ٩٦ إلى المركز ١٣٧ فيما يخص مؤشري جودة التعليم الأساسي والعمالة المدربة على الترتيب.

لذا يجب القضاء على الروتين الإداري ومنع إزدواجية الإجراءات بما يساهم في تخفيض الوقت وتكلفة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات والقوانين واللوائح والتعليمات الضريبية، والممارسات الجمركية ويتم تعامل المستثمرين بالرقم الضريبي الموحد سواء لتحصيل الضرائب أو الجمارك، والربط الإلكتروني بين مصلحتي الضرائب والجمارك فيما يعرف نقطة تجمع واحدة للمستثمرين أو مجمع الخدمات الاستثمارية من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية.

من خلال التعرف على المؤشرات الدولية وترتيب مصر وفقاً لتقرير التنافسية العالمي والمتغيرات الاقتصادية والمالية، على النحو التالي:

### ١.١.٦. مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وفقاً لمؤشرات الأعمال والتنافسية الدولية:

خضع المناخ الاستثماري الأجنبي بقطاع الزراعة لقيود متعددة في الماضي وحتى بداية السبعينات مع إصدار قوانين الاستثمار التي بدأت في تهينة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية، نظراً للحاجة للتمويل الأجنبي لسد العجز بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وتلى ذلك صدور القانون رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ (قانون الاستثمار الموحد) والذي أعفى المشروعات الزراعية من الضرائب لمدة عشر سنوات مع السماح لإستيراد الآلات والمعدات الزراعية برسوم مخفضة لا تتعدى نحو ٥%، ثم صدر (قانون حوافز الاستثمار) الذي قدم المزيد من التسهيلات والحوافز للمستثمرين، وشهد العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ استمرار جهود تبسيط إجراءات الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تحسين وتطوير الإطار التشريعي الحاكم لمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات والتيسيرات على المستثمرين، وبالرغم من هذه التسهيلات والتيسيرات لم يستطع قطاع الزراعة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا في نطاق ضئيل جداً (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩).

بمقارنة أوضاع مؤشرات الاستثمار الأجنبي في مصر خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٧، يتبين أن مصر شهدت تدهوراً ملحوظاً خلال الـ ٩ سنوات الأخيرة فيما يتعلق بمؤشرات الاستثمار الأجنبي في مصر كما هو موضح بالجدول رقم (١)، فيصفاً عامة؛ فقد تراجعت مصر في مؤشر حجم السوق الأجنبي ومؤشر تطور بيئة الأعمال من المركز ٣٩ إلى المركز ٤٩، ومن المركز ٧٧ إلى المركز ٨٥ على الترتيب. كما تراجعت مراكز مصر في مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي من المركز ٦٧ إلى المركز ١٠١ فيما يتعلق بمؤشر قوة حماية المستثمر، كما تراجعت من المركز ٦٠ إلى المركز ٩٦ في مؤشر كفاءة البنية التحتية، ومن المركز ٣٤ إلى المركز ٨٤ في مؤشر أثر إضافة الضرائب على الاستثمار، ومن المركز ٣٤ إلى المركز ٧٦ في مؤشر عدد إجراءات بدء المشروع، من المركز ١٦ إلى المركز ٤٨ في مؤشر عدد أيام بدء المشروع، من المركز ٨٣ إلى المركز ١١٤ في مؤشر أثر القيود التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المركز ٧٩ إلى المركز ١٣٦ في مؤشر سهولة الحصول على قروض، وأخيراً من المركز ٥٥ إلى المركز ٧١ في مؤشر نقل التكنولوجيا.

جدول ١. ترتيب مصر وفقاً لمؤشرات التنافسية العالمي خلال أعوام ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٧.

التوقع البياني للمؤشر	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠٠٩	المؤشر
	٤٩	٥١	٤٧	٢٧	٣٩	مؤشر حجم السوق الأجنبي
	٨٥	٩٥	٨٣	٦٣	٧٧	مؤشر تطور بيئة الأعمال
						مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي:
	١٠١	١١٧	٦٥	٥٩	٦٧	مؤشر قوة حماية المستثمر
	٩٦	١٠٠	٨٣	٥٧	٦٠	مؤشر كفاءة البنية التحتية
	٨٤	٧٩	٨٧	٧٥	٣٤	مؤشر أثر إضافة الضرائب على الاستثمار
	٧٦	٧٨	٤٧	٣٤	٣٤	مؤشر عدد إجراءات بدء المشروع
	٤٨	٣٩	٢٥	٢١	١٦	مؤشر عدد أيام بدء المشروع
	١١٤	١٢٤	١١٠	٧٥	٨٣	مؤشر أثر القيود التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر
	١٣٦	١٢٩	٨٤	٤٩	٧٩	مؤشر سهولة الحصول على قروض
	٧١	٨٥	٧٥	٥٣	٥٥	مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا
						مؤشرات الاقتصاد الكلي:
	١٣٢	١٤٢	١٤٢	١٠٧	١٢٦	مؤشر عجز الموازنة العامة
	١٣٠	١١٨	١٢٨	١٠٨	١٢٢	مؤشر التضخم
	١٢١	١٢٢	٩٦	١٣٥	٧٠	مؤشر الادخار المحلي
						مؤشرات التعليم والتدريب:
	١٣٤	١٤١	١٣٧	١٢٦	١٢٩	مؤشر جودة التعليم الأساسي
	١٣٧	١٤٢	١٢٩	١١٢	٩٦	مؤشر العمالة المدربة

المصدر: جمعت وحُسبت من منتدى الاقتصاد العالمي، تقرير التنافسية العالمي، أعداد متفرقة.

٢.١.٦. مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وفقاً للمؤشرات الاقتصادية الكلية:

عام ٢٠٠٧ بحوالي ٧١٠.٣٩ مليار جنيه، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٧ بحوالي ٣٤٠٩.٥٣ مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٥.٣% خلال فترة الدراسة. في حين بلغ متوسط الناتج الإجمالي الزراعي حوالي ٢١٢.٣٢ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٩١.٢٨ مليار جنيه بما يعكس تنذبب نسبي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٩٩.٩٥ مليار جنيه بنحو ١٤.٠٧% من الناتج المحلي الإجمالي، واتجه للزيادة ليسجل أقصى

باستعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية لتقييم أداء الاقتصاد المصري و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، والواردة بالجدول أرقام (٢)، (٣)، (٤) على النحو التالي:

الناتج الإجمالي: بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي في مصر حوالي ١٧٦٣.٠٨ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٥٨٨.٨٩ مليار جنيه بما يعكس تنذبب نسبي، وقد سجل حده الأدنى

جدول ٢. مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

السنة	الناتج الزراعي الإجمالي (مليار جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	المشتغلون الزراعيون (مليون عامل)	إجمالي المشتغلين (مليون عامل)	الادخار الزراعي المحلي (مليار جنيه)	الادخار الزراعي (مليار جنيه)	الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	الصادرات الكلية (مليار جنيه)	الواردات الزراعية (مليار جنيه)	الواردات الكلية (مليار جنيه)
٢٠٠٧	٩٩.٩٥	٧١٠.٣٩	٦.٧٤	٢١.٧٢	١٣.٥٦	١٧٥.٤٢	٦.٧٩	٩١.٢٦	٢٠.٥٨	١٥٢.٥٩
٢٠٠٨	١١٣.١	٨٥٥.٣	٦.٩٦	٢٢.٥١	١٥.٩١	٢١١.٥٥	١١.٣٩	١٤٣.٠٩	٢٦.٢٨	٢٨٧.٧٢
٢٠٠٩	١٣٥.٤٦	٩٩٤.٠٦	٦.٨٨	٢٢.٩٧	١٦.٦٦	١٧٥.٥٤	١٦.٤٩	١٣٤.٥٨	٢٤.٤	٢٤٩.٨٩
٢٠١٠	١٦٠.٩٧	١١٥٠	٦.٧٣	٢٣.٨٣	١٧.٤١	٢١٦.٦٢	١٧.٧٤	١٥٤.٨٥	٣١.٩	٣٠٠.٣٦
٢٠١١	١٩٠.١٦	١٣٠٩.٩١	٦.٨١	٢٣.٣٥	١٨.١٧	٢٣١.٢٨	١٨.٠٥	١٨٨.٣٥	٤٨.٩٩	٣٧١.٤٥
٢٠١٢	١٨٨.٧٩	١٧١٣.١٥	٦.٣٩	٢٣.٦	١٨.٩٢	٢١٥.٦	١٦.٣٧	١٨٦.٧٧	٥٣.٧	٤٤١.٩٤
٢٠١٣	٢٠٩.٧٥	١٩٢٤.٨١	٦.٧	٢٣.٩٧	١٩.١	٢٥٤.٥١	١٩.٧٥	١٩٧.٧٢	٣٥.٣٧	٤٥٦.٠٠
٢٠١٤	٢٤١.٤٩	٢٢٠٥.٥٩	٦.٦٩	٢٤.٣	٢٩.٠٠	٢٥٣.١٨	٢٠.٩٥	١٩٥.٢٨	٢٩.٥٣	٥٢٣.٤٥
٢٠١٥	٢٧٨.٤٦	٢٤٧٣.١	٦.٤	٢٤.٧٨	٢٣.٤	٢٣٣.٥٣	٢١.٨٢	١٦٨.٠٧	٣١.٣٧	٥٦٨.٩٦
٢٠١٦	٣١٨.٨٨	٢٦٤٧.٤١	٦.٤٨	٢٥.٣٣	١٨.٣	٢٧٣.٣	٢٧.٢٩	٢٣٠.٣٢	٣٩.١٥	٧٠٨.٢٩
٢٠١٧	٣٩٨.٥٤	٣٤٠٩.٥٣	٦.٥١	٢٦.٠١	٢٠.٦	٣٧٤.٥	٢٠.١٨	٤٧٠	٢١.٢٣	١١٨٧.٠٧
المتوسط	٢١٢.٣٢	١٧٦٣.٠٨	٦.٦٦	٢٣.٨٥	١٩.١٨	٢٣٧.٧٣	١٧.٨٩	١٩٦.٣٩	٣٢.٩٥	٤٧٧.٠٦

المصدر: جُمعت وحُسبت من:

- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، [www.mopr.gov.eg](http://www.mopr.gov.eg) 30/6/2020 visited in

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

- الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التجارة الخارجية [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg) 30/6/202 visited in

- معهد التخطيط القومي، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٩١)، القاهرة، يوليو ٢٠١٨.

جدول ٣. المؤشرات الإحصائية لمحددات الاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

المؤشر	الناتج الزراعي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي المشتغلين	المشتغلين الزراعيين	الادخار الزراعي	الادخار المحلي	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الكلية
معدل النمو %	** ١٢٨.٨٠	** ١٥.٣٠	** ١.٥٠	** (٠.٦٠)	** ٤.٣٠	** ٥.٥٠	** ٩.٣٠	** ١٠.٣٠	١.٨٠	** ١٦.٠٠
الحد الأدنى	٩٩.٩٥	٧١٠.٣٩	٦.٣٩	٢١.٧٢	١٣.٥٦	١٧٥.٤٢	٦.٧٩	٩١.٢٦	٢٠.٥٨	١٥٢.٥٩
الحد الأقصى	٣٩٨.٥٤	٣٤٠٩.٥٣	٦.٩٦	٢٦.٠١	٢٩.٠٠	٣٧٤.٥٠	٢٧.٢٩	٤٧٠.٠٠	٥٣.٧٠	١١٨٧.٠٧
الانحراف المعياري	٩١.٢٨	٥٨٨.٨٩	١.٢٤	٠.١٩	٤.١٢	٥٤.٧٠	٥.٤٠	٩٨.١٩	١٠.٧٥	٢٨٣.٧٢

\*\* Growth rate is significant at the 0.01 level.

( ) الأرقام بين القوسين تعبر معدل تناقص سنوي.

المصدر: جُمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول (٢).

جدول ٤. الأهمية النسبية (%) لمؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

السنة	الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي	المشتغلون الزراعيون من إجمالي المشتغلين	الإدخار الزراعي من الإدخار المحلي	الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية	الواردات الزراعية من الواردات الكلية
٢٠٠٧	١٤.٠٧	٣١.٠٣	٧.٧٣	٧.٤٤	١٣.٤٩
٢٠٠٨	١٣.٢٢	٣٠.٩٢	٧.٥٢	٧.٩٦	٩.١٣
٢٠٠٩	١٣.٦٣	٢٩.٩٣	٩.٤٩	١٢.٢٥	٩.٧٦
٢٠١٠	١٣.٩٩	٢٨.٢٣	٨.٠٤	١١.٤٦	١٠.٦٢
٢٠١١	١٤.٥٢	٢٩.١٧	٧.٨٦	٩.٥٨	١٣.١٩
٢٠١٢	١١.٠٢	٢٧.٠٦	٨.٧٨	٨.٧٦	١٢.١٥
٢٠١٣	١٠.٩٠	٢٧.٩٦	٧.٥٠	٩.٩٩	٧.٧٦
٢٠١٤	١٠.٩٥	٢٧.٥٥	١١.٤٥	١٠.٧٣	٥.٦٤
٢٠١٥	١١.٢٦	٢٥.٨٤	١٠.٠٢	١٢.٩٨	٥.٥١
٢٠١٦	١٢.٠٤	٢٥.٥٧	٦.٧٠	١١.٨٥	٥.٥٣
٢٠١٧	١١.٦٩	٢٥.٠٣	٥.٥٠	٤.٢٩	١.٧٩
المتوسط	١٢.٤١	٢٧.٩٦	٨.٠٩	٩.٣٨	٧.٦٠

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة بالجدول (٢).

٥.٥% خلال فترة الدراسة. في حين بلغ متوسط الإدخار الزراعي حوالي ١٩.١٨ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٤.١٢ مليار جنيه بما يعكس تنذبب نسبي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ١٣.٥٦ مليار جنيه بنحو ٧.٧٣% من الإدخار المحلي، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٤ بحوالي ٢٩ مليار جنيه بنحو ١١.٤٥% من الإدخار المحلي، بمتوسط بلغ نحو ٨.٠٩%، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٤.٣% خلال فترة الدراسة. قيمة الصادرات: بلغ متوسط الصادرات الكلية في مصر حوالي ١٩٦.٣٩ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٩٨.١٩ مليار جنيه بما يعكس تنذبب نسبي عالي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٩١.٢٦ مليار جنيه، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٧ بحوالي ٤٧٠ مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٠.٣% خلال فترة الدراسة. في حين بلغ متوسط الصادرات الزراعية حوالي ١٧.٨٩ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٥.٤٠ مليار جنيه بما يعكس تنذبب نسبي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٦.٧٩ مليار جنيه بنحو ٧.٤٤% من الصادرات الكلية، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٦ بحوالي ٢٧.٢٩ مليار جنيه بنحو ١١.٨٥% من الصادرات الكلية، بمتوسط بلغ نحو ٩.٣٨%، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٩.٣% خلال فترة الدراسة.

حد له عام ٢٠١٧ بحوالي ٣٩٨.٥٤ مليار جنيه بنحو ١١.٦٩% من الناتج المحلي الإجمالي، بمتوسط بلغ نحو ١٢.٤١%، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٢.٨٠% خلال فترة الدراسة. المشتغلين: بلغ متوسط المشتغلين في مصر حوالي ٢٣.٨٥ مليون مشتغل، بإنحراف معياري قدر بحوالي ١.٢٤ مليون مشتغل بما يعكس تنذبب نسبي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٢١.٧٢ مليون مشتغل، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٧ بحوالي ٢٦.٠١ مليون مشتغل، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١.٥% خلال فترة الدراسة. في حين بلغ متوسط المشتغلون الزراعيون حوالي ٦.٦٦ مليون مشتغل، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٠.١٩ مليون مشتغل بما يعكس تنذبب نسبي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٨ بحوالي ٦.٩٦ مليون مشتغل بنحو ٣٠.٩٢% من إجمالي المشتغلين، واتجه للانخفاض ليسجل حده الأدنى عام ٢٠١٢ بحوالي ٦.٣٩ مليون مشتغل بنحو ٢٧.٠٦% من إجمالي المشتغلين، بمتوسط بلغ نحو ٢٧.٩٦%، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٠.٦% خلال فترة الدراسة. الإدخار: بلغ متوسط الإدخار المحلي في مصر حوالي ٢٣٧.٧٣ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٥٤.٧٠ مليار جنيه بما يعكس تنذبب نسبي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ١٧٥.٤٢ مليار جنيه، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٧ بحوالي ٣٧٤.٥٠ مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو

١.٢.٦. تدفقات الاستثمار الأجنبي في مصر:

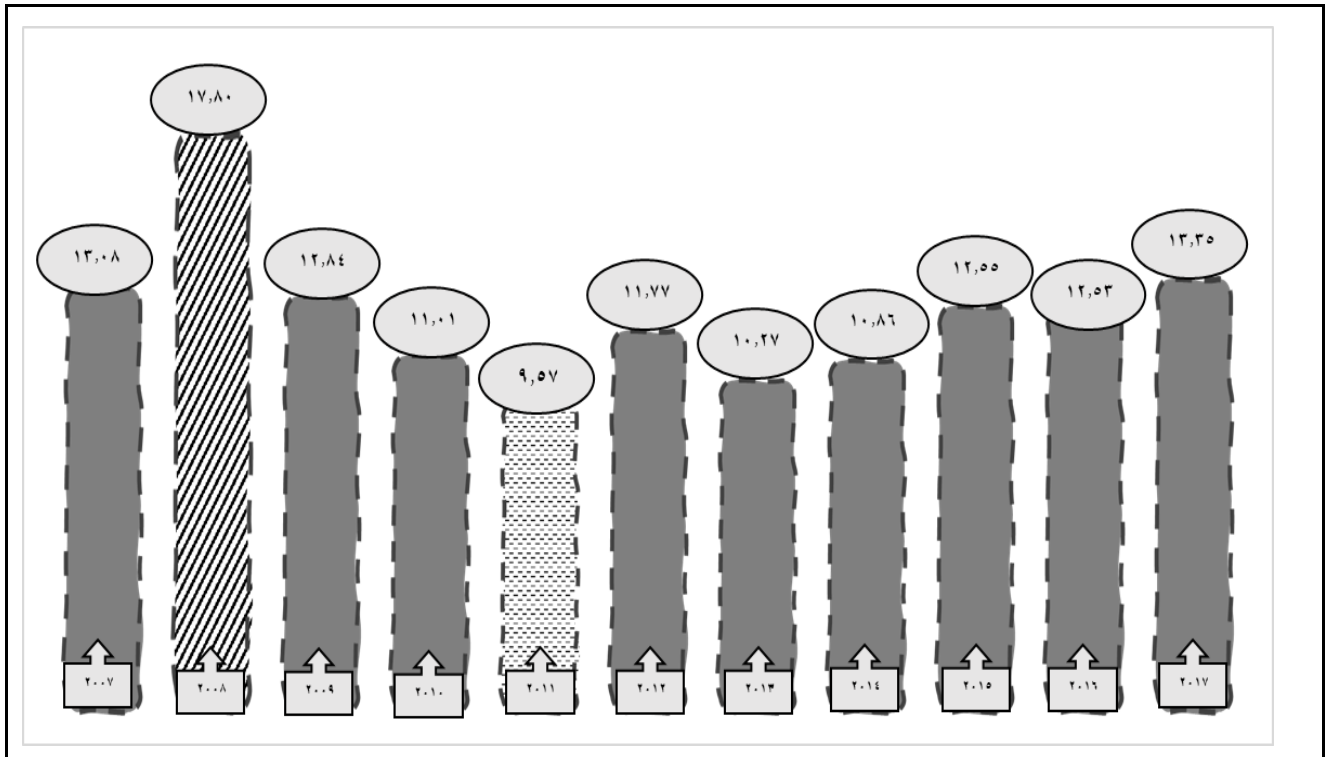
تشير البيانات الواردة بالجدول أرقام (٥)، (٦)، (٧)، وشكلي رقم (٢)، (٣) إلى واقع تدفقات توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، حيث بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ١٢٣٢٩.٦٩ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٢١٨٩.٨٣ مليون دولار بما يعكس تذبذب نسبي، سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٧٨٠٢.٢ مليون دولار، واتجه للانخفاض ليسجل أدنى حد له عام ٢٠١١ بحوالي ٩٥٧٤.٤ مليون دولار.

قطاع الزراعة: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة حوالي ٧٤.٤٩ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ١٠٦.٣٣ مليون دولار بما يعكس تذبذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠١٠ بحوالي ٣٦١.٦ مليون دولار بنحو ٣.٢٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للانخفاض ليسجل حده الأدنى عام ٢٠١٦ بحوالي ٠.٧ مليون دولار بنحو ٠.٠١% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٠.٢٢%، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٣٣% خلال فترة الدراسة.

قيمة الواردات: بلغ متوسط الواردات الكلية في مصر حوالي ٤٧٧.٠٦ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٢٨٣.٧٢ مليار جنيه بما يعكس تذبذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ١٥٢.٥٩ مليار جنيه، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٧ بحوالي ١١٨٧.٠٧ مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٦% خلال فترة الدراسة. في حين بلغ متوسط الواردات الزراعية حوالي ٣٢.٩٥ مليار جنيه، بإنحراف معياري قدر بحوالي ١٠.٧٥ مليار جنيه بما يعكس تذبذب نسبي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٢٠.٥٨ مليار جنيه بنحو ١٣.٤٩% من الواردت الكلية، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٢ بحوالي ٥٣.٧٠ مليار جنيه بنحو ١٢.١٥% من الواردات الكلية، بمتوسط بلغ نحو ٧.٦%.

٢.٦. واقع التدفقات والتوزيعات والتغيرات الهيكلية في الاستثمار الأجنبي في مصر:

يستهدف هذا الجزء من الورقة البحثية التعرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتوزيعاته الهيكلية على قطاعات الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، على النحو التالي:



شكل ٢. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

المصدر: جُمعت وحُصبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥).



جدول ٥. الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاعات الاقتصادية في مصر بالمليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	السياحة	وتكنولوجيا المعلومات	البتترول	التشييد	المالي	العقارات	غير موزع	الإجمالي
٢٠٠٧	٢٩.٥٠	١٠٥٤.٦٠	٢٦١.٥٠	٤٢٩.١٠	١٩٢٣.٧٠	٤٩٠٤.٥٠	٦٠.٥٠	٢٣١٤.٧٠	٣٩.٠٠	٢٠٦٧.٢٠	١٣٠٨٤.٣٠
٢٠٠٨	١٢٣.٣٠	١٥٢٦.٩٠	٩٢٨.٤٠	١٩٣.٧٠	١٨.٥٠	٨٠٩٨.٣	٤٢٣.٨٠	٢١٨٧.٦٠	٣٩٤.٩٠	٣٩٠٦.٨٠	١٧٨٠٢.٢٠
٢٠٠٩	٧٦.٣٠	٨٥١.٩٠	٢٨٢.٥٠	١٢١.٧٠	٧٢٧.٣٠	٩٦٦٦.٦	٢٢٥.٥٠	٤٤٠٠.٧٠	١٣٨.٤٠	٣٠٥.٢٠	١٢٨٣٦.١٠
٢٠١٠	٣٦١.٦٠	٤٥٦.٣٠	٣٨٢.٦٠	٢٤٦.٩٠	٦٢.٨٠	٧٥٧٧.٤	٣٠٣.٨٠	٨٧٣.٩٠	٣٠٥.٣٠	٥٣٧.٥٠	١١٠٠٨.١٠
٢٠١١	٣٠.٤٠	٨٠٣.٩٠	٢٠٧.٢٠	١٥٨.٠٠	٧.٠٠	٧٠١٤.٧	١٠٨.٨٠	١١٣.٠٠	١٣٤.٠٠	٩٩٦.٤٠	٩٥٧٤.٤٠
٢٠١٢	٨.٧٠	٧٣٢.٦٠	٤٥٦.١٠	٤١.٧٠	١٣٩٠.٩٠	٧١٨٢.٠	١٢٧.٢٠	٢١٢.٧٠	٨٦.٢٠	١٥٣٠.٠٠	١١٧٦٨.١٠
٢٠١٣	١٣٩.٠٠	٢٦١.٠٠	٢٧٤.٤٠	٢٠.٩٠	٢١.١٠	٧٢٦٦.١	٢٠.٧٠	٣٧٩.٢٠	٤٤.٢٠	١٨٤٧.٠٠	١٠٢٧٣.٦٠
٢٠١٤	٢٥.٨٠	٢١٥.٣٠	١٥٥.١٠	١٣.٠٠	٢.٠٠	٧٨١٤.٨	٢٣٨.٣٠	١١١.٥٠	١٤٩.٤٠	٢١٣٠.٦٠	١٠٨٥٥.٨٠
٢٠١٥	٢.٨٠	٢٨٢.٦٠	٢٢٢.٩٥	٦.٩٠	٢.٢٠	٧٣٣٢.٤	٧٤٥.٧٠	٢٥١.٣٠	٧٧٦.٢٠	٢٩٢٣.٢٠	١٢٥٤٦.٢٠
٢٠١٦	٠.٧٠	٤٢٣.٢٠	٢٧٣.٥٠	٣٣.٩٠	٥٨.٠٠	٦٧١٠.٧	١٨٦.٨٠	٤٧٤.٨٠	٤٥٩.٨٠	٣٩٠٧.٣٠	١٢٥٢٨.٧٠
٢٠١٧	٢١.٣٠	٧٧٦.٤٠	١٢٦١.١	٥٠.٧٠	٣٨.٨	٧٤٤٣.٨	١٢٠.٨٠	٢٢١.٢٠	٤٢٠.١٠	٢٩٩٤.٩	١٣٣٤٩.١٠
المتوسط	٧٤.٤٩	٦٧١.٣٤	٤٢٧.٧٥	١١٩.٦٨	٣٨٦.٥٧	٧٣٦٤.٦	٢٣٢.٩٠	٦٨٩.١٥	٢٦٧.٩٥	٢١٠٤.١٩	١٢٣٢٩.٦٩

المصدر: جُمعت وحُسبت من:-

البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، أعداد متفرقة، القاهرة.

معهد التخطيط القومي ، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٩١)، القاهرة ، يوليو ٢٠١٨.

جدول ٦. المؤشرات الإحصائية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧

مؤشر	الزراعة	الصناعة	الخدمات	السياحة	وتكنولوجيا المعلومات	البتترول	التشييد	المالي	العقارات	غير موزع	الإجمالي
معدل النمو %	(٣٣.٠٠)*	(١٢.٠٠)*	١.٠٠	(٣١.٠٠)**	(٣٥)	١.٠٠	٢.٠٠	(٢٠.٠٠)*	١٤.٠٠	١١.٠٠	(١.٠٠)
الحد الأدنى	٠.٧	٢١٥.٣	١٥٥.١	٦.٩	٢.٠٠	٤٩٠٤.٥	٢٠.٧	١١١.٥	٣٩	٣٠٥.٢	٩٥٧٤.٤
الحد الأقصى	٣٦١.٦	١٥٢٦.٩	١٢٦١.١	٤٢٩.١	١٩٢٣.٧	٩٦٦٦.٦	٧٤٥.٧	٢٣١٤.٧	٧٧٦.٢	٣٩٠٧.٣	١٧٨٠٢.٢
الانحراف المعياري	١٠٦.٣٣	٣٩٧.٣٨	٣٤٧.٧	١٣٠.٧٤	٦٧٣.٠٥	١١٢٨.٦٣	٢٠٥.٠٧	٨٠١.٨١	٢٢٨.٠٥	١٢٣٦.١٥	٢١٨٩.٨٣

\* Growth rate is significant at the 0.05 level

\*\* Growth rate is significant at the 0.01 level.

( ) الأرقام بين القوسين تعبر عن معدل تناقص سنوي.

المصدر: جُمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول رقم (٥).

قطاع الصناعة: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة حوالي ٦٧١.٣٤ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٣٩٧.٣٨ مليون دولار بما يعكس تذبذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٥٢٦.٩ مليون دولار بنحو ٨.٥٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للانخفاض ليسجل أدنى حد له عام ٢٠١٤ بحوالي ٢١٥.٣ مليون دولار بنحو ١.٩٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٤.٦٥%، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ١٢% خلال فترة الدراسة.

قطاع الخدمات: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات حوالي ٤٢٧.٧٥ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٣٤٧.٧٠ مليون دولار بما يعكس تذبذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠١٤ بحوالي ١٥٥.١ مليون دولار بنحو ١.٤٣% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٧ بحوالي ١٢٦١.١ مليون دولار بنحو ٩.٤٥% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٢.٨٣%.

الأدنى عام ٢٠١٣ بحوالي ٢٠.٧ مليون دولار بنحو ٠.٢٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٥ بحوالي ٧٤٥.٧ مليون دولار بنحو ٥.٩٤% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ١.٣٣%.

القطاع المالي: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي حوالي ٦٨٩.١٥ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٨٠١.٨١ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٢٣١٤.٧ مليون دولار بنحو

١٧.٦٩% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للانخفاض ليسجل حده الأدنى عام ٢٠١٤ بحوالي ١١١.٥ مليون دولار بنحو ١.٠٣% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٣.٣٥%، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٢٠% خلال فترة الدراسة.

قطاع العقارات: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع العقارات حوالي ٢٦٧.٩٥ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٢٢٨.٠٥ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٣٩ مليون دولار بنحو ٠.٣٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٥ بحوالي ٧٧٦.٢ مليون دولار بنحو ٦.١٩% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ١.٥٠%.

الاستثمارات الأجنبية غير الموزعة: بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير الموزعة حوالي ٢١٠٤.١٩ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ١٢٣٦.١٥ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٩ بحوالي ٣٠٥.٢ مليون دولار بنحو ٢.٣٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠١٦ بحوالي ٣٩٠٧.٣ مليون دولار بنحو ٣١.١٩% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ١٣.٦٨%.

القطاع السياحي: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة حوالي ١١٩.٦٨ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٣٨٦.٥٧ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٤٩٠٤.٥ مليون دولار بنحو ٣٧.٤٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠٠٩ بحوالي ٩٦٦٦.٦ مليون دولار بنحو ٧٥.٣١% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٥٩.٨٢%.

قطاع التشييد: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التشييد حوالي ٢٣٢.٩٠ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٢٠٥.٠٧ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده

القطاع السياحي: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة حوالي ١١٩.٦٨ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ١٣٠.٧٤ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٤٢٩.١ مليون دولار بنحو ٣.٢٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للانخفاض ليسجل حده الأدنى عام ٢٠١٥ بحوالي ٦.٩ مليون دولار بنحو ٠.٠٥% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٠.٥١%، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٣١% خلال فترة الدراسة.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حوالي ٣٨٦.٥٧ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٦٧٣.٠٥ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٧ بحوالي ١٩٢٣.٧ مليون دولار بنحو ١٤.٧٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للانخفاض ليسجل حده الأدنى عام ٢٠١٤ بحوالي ٢ مليون دولار بنحو ٠.٠٢% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٠.٤٠%.

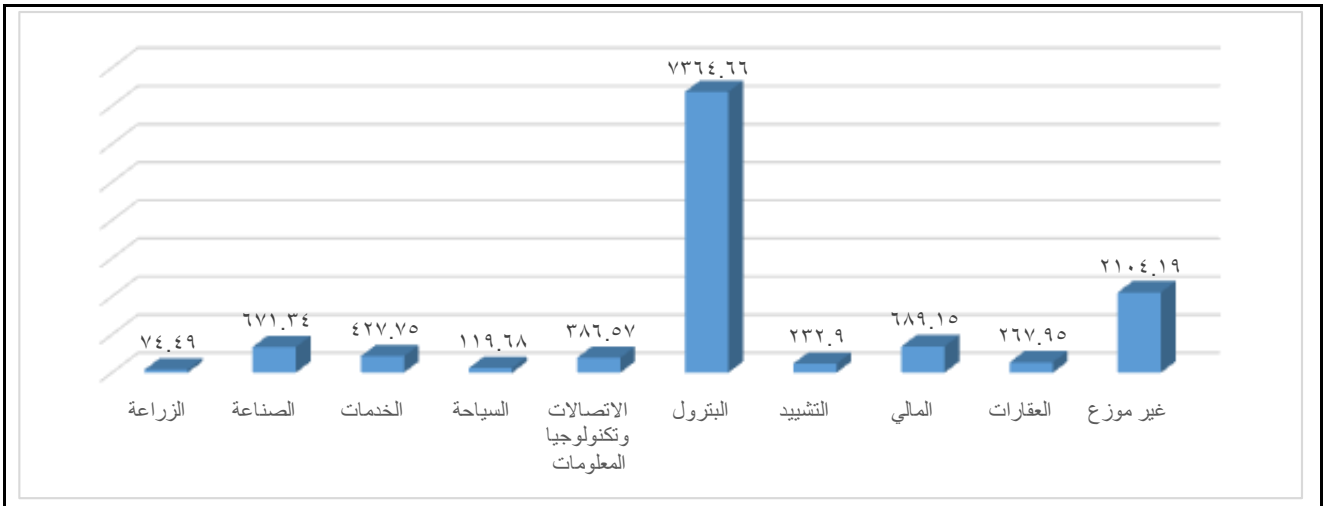
قطاع البترول: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول حوالي ٧٣٦٤.٦٦ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ١١٢٨.٦٣ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي، وقد سجل حده الأدنى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٤٩٠٤.٥ مليون دولار بنحو ٣٧.٤٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠٠٩ بحوالي ٩٦٦٦.٦ مليون دولار بنحو ٧٥.٣١% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٥٩.٨٢%.

قطاع التشييد: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التشييد حوالي ٢٣٢.٩٠ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٢٠٥.٠٧ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده

القطاع السياحي: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة حوالي ١١٩.٦٨ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٣٨٦.٥٧ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٤٩٠٤.٥ مليون دولار بنحو ٣٧.٤٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠٠٩ بحوالي ٩٦٦٦.٦ مليون دولار بنحو ٧٥.٣١% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٥٩.٨٢%.

قطاع التشييد: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التشييد حوالي ٢٣٢.٩٠ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٢٠٥.٠٧ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده

القطاع السياحي: بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة حوالي ١١٩.٦٨ مليون دولار، بإنحراف معياري قدر بحوالي ٣٨٦.٥٧ مليون دولار بما يعكس تنذب نسبي عالي، وقد سجل حده الأقصى عام ٢٠٠٧ بحوالي ٤٩٠٤.٥ مليون دولار بنحو ٣٧.٤٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجه للزيادة ليسجل أقصى حد له عام ٢٠٠٩ بحوالي ٩٦٦٦.٦ مليون دولار بنحو ٧٥.٣١% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط بلغ نحو ٥٩.٨٢%.



شكل ٣. متوسط الاستثمار الأجنبي بالقطاعات الاقتصادية في مصر بالمليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

المصدر: جُمعت وحُسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥).

القطاع المالي نحو ١٧.٦٩% عام ٢٠٠٧، واتجه للانخفاض الشديد ليصل إلى نحو ١.٦٦% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ٣.٣٥%، فيما شكل الاستثمار بقطاع العقارات نحو ٠.٣٠% عام ٢٠٠٧، واتجه للزيادة ليصل إلى نحو ٣.١٥% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ١.٥٠%، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غيرالموزعة بلغ نحو ١٥.٨٠% عام ٢٠٠٧، واتجه للزيادة ليصل إلى نحو ٢٢.٤٤% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ١٣.٦٨%.

مما سبق وتحليل التوزيع والتمايز القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، تبين أن أولويات الاستثمار الأجنبي وأهم القطاعات الجاذبة تنقسم إلى كلاً من الاقتصاد النفطي ممثل في قطاع البترول مما يعني أن الاستثمار الأجنبي مازال مدفوعاً بصناعة النفط والغاز، بالإضافة إلى الاستثمار في الاقتصاد غيرالنفطي حيث يأتي قطاع الصناعة، ثم القطاع المالي، يليه قطاع الخدمات، وقطاعي العقارات والتشييد، وقطاعي السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في حين يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأخيرة مما يعني اتجاه الاستثمار الأجنبي الموجهة لهذا القطاع لانخفاض وإحلال القطاعات الأخرى كبديل لها، وسيؤدي ذلك إلى مزيد من تقليص معدلات نمو القطاع الزراعي.

## ٢.٢.٦. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

تم توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر على ٩ قطاعات اقتصادية رئيسية حيث تشير القيم النسبية الواردة بالجدول رقم (٧) أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة شكل ما نسبته ٠.٢٣% عام ٢٠٠٧، وانخفض ليصل إلى ٠.١٦% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ٠.٢٢%، أما عن قطاع الصناعة فقد شكل ما نسبته نحو ٨.٠٦% عام ٢٠٠٧، وانخفض ليصل إلى نحو ٥.٨٢% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ٤.٦٥%، وفيما يتعلق بقطاع الخدمات بلغ نحو ٢% عام ٢٠٠٧، ثم اتجه للزيادة لتصل إلى نحو ٩.٤٥% عام ٢٠١٧ بمتوسط بلغ نحو ٢.٨٣%، وفيما يتعلق بقطاع السياحة بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا القطاع نحو ٣.٢٨% عام ٢٠٠٧، واتجهت للانخفاض لتصل إلى نحو ٠.٣٨% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ٠.٥١%، وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو ١٤.٧٠% عام ٢٠٠٧، لينخفض بصورة كبيرة جداً ليصل إلى نحو ٠.٢٩% عام ٢٠١٧، ويمتوسط بلغ نحو ٠.٤٠%، في حين بلغ الاستثمار بقطاع البترول نحو ٣٧.٤٨% عام ٢٠٠٧، واتجه للزيادة لتصل إلى نحو ٥٥.٧٦% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ٥٩.٨٢%، وعلى صعيد قطاع التشييد بلغ نحو ٠.٤٦% عام ٢٠٠٧، واتجه للزيادة ليصل إلى نحو ٠.٩١% عام ٢٠١٧، بمتوسط بلغ نحو ١.٣٣%، وقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في

جدول ٧. التوزيع القطاعي (%) للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	السياحة	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	البترول	التشييد	المالي	العقارات	غير موزع
٢٠٠٧	٠.٢٣	٨.٠٦	٢.٠٠	٣.٢٨	١٤.٧٠	٣٧.٤٨	٠.٤٦	١٧.٦٩	٠.٣٠	١٥.٨٠
٢٠٠٨	٠.٦٩	٨.٥٨	٥.٢٢	١.٠٩	٠.١٠	٤٥.٤٩	٢.٣٨	١٢.٢٩	٢.٢٢	٢١.٩٥
٢٠٠٩	٠.٥٩	٦.٦٤	٢.٢٠	٠.٩٥	٥.٦٧	٧٥.٣١	١.٧٦	٣.٤٣	١.٠٨	٢.٣٨
٢٠١٠	٣.٢٨	٤.١٥	٣.٤٨	٢.٢٤	٠.٥٧	٦٨.٨٣	٢.٧٦	٧.٩٤	٢.٧٧	٤.٨٨
٢٠١١	٠.٣٢	٨.٤٠	٢.١٦	١.٦٥	٠.٠٧	٧٣.٢٧	١.١٤	١.١٨	١.٤٠	١٠.٤١
٢٠١٢	٠.٠٧	٦.٢٣	٣.٨٨	٠.٣٥	١١.٨٢	٦١.٠٣	١.٠٨	١.٨١	٠.٧٣	١٣.٠٠
٢٠١٣	١.٣٥	٢.٥٤	٢.٦٧	٠.٢٠	٠.٢١	٧٠.٧٣	٠.٢٠	٣.٦٩	٠.٤٣	١٧.٩٨
٢٠١٤	٠.٢٤	١.٩٨	١.٤٣	٠.١٢	٠.٠٢	٧١.٩٩	٢.٢٠	١.٠٣	١.٣٨	١٩.٦٣
٢٠١٥	٠.٠٢	٢.٢٥	١.٧٨	٠.٠٥	٠.٠٢	٥٨.٤٤	٥.٩٤	٢.٠٠	٦.١٩	٢٣.٣٠
٢٠١٦	٠.٠١	٣.٣٨	٢.١٨	٠.٢٧	٠.٤٦	٥٣.٥٦	١.٤٩	٣.٧٩	٣.٦٧	٣١.١٩
٢٠١٧	٠.١٦	٥.٨٢	٩.٤٥	٠.٣٨	٠.٢٩	٥٥.٧٦	٠.٩١	١.٦٦	٣.١٥	٢٢.٤٤
المتوسط	٠.٢٢	٤.٦٥	٢.٨٣	٠.٥١	٠.٤٠	٥٩.٨٢	١.٣٣	٣.٣٥	١.٥٠	١٣.٦٨

المصدر: جُمعت وحُسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥).

بصورة كبيرة، حيث يهتم القطاع المالي بتوفير العملات اللازمة في المقصد بالإضافة إلى الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وعليه فإن تطور القطاع المالي ونموه يجعله أكثر قدرة على جذب المستثمرين وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي ومنها القطاع الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع العقارات يشمل كل من الأراضي والعقارات الزراعية المخصصة لممارسة أنشطة زراعية كمزارع الأبقار والماعز والأغنام والحقول الزراعية وغيرها، ومنها العنابر ودور الرعاية البيطرية وغيرها. وعليه فإن قطاع العقارات يمثل البيئة التحتية الأساسية للقطاع الزراعي، ويعتمد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي على مدى توافر البيئة التحتية الملائمة.

لذا يستهدف هذا الجزء من البحث تقدير التغيرات الهيكلية في الاستثمار الأجنبي في مصر استناداً إلى تقدير علاقة الاستثمار الأجنبي بين القطاعات الاقتصادية، من حيث ارتباط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة مع مثيلاتها، وتأسيساً على ما سبق سيتم تقدير نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة كمتغير تابع (Y)، اعتماداً على نسب الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى كمتغيرات مستقلة حيث تم حذف قطاع التشييد في عملية التقدير تلافياً لمشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity حيث تبين وجود ارتباط مرتفع جداً ( $r \geq 0.8$ ) بين قطاع التشييد وقطاع العقارات، بالاعتماد على معامل ارتباط Pearson Correlation من خلال تقدير مصفوفة الارتباط Correlation Matrix، جدول رقم (٨).

### ٣.٦. قياس التغيرات الهيكلية في الاستثمار الأجنبي في مصر:

يرتبط القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي بعلاقات تبادلية، والتي تتمثل في توفير القطاع الزراعي للمنتجات الزراعية كعناصر إنتاج أو سلع وسيطة التي يستخدمها القطاع الصناعي كمواد خام لإنتاج السلع الغذائية المصنعة فيما يعرف بالروابط الأمامية Forward Linkages، ومن ناحية أخرى يرتبط القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي فيما يعرف بالروابط الخلفية Backward Linkages، والتي تتمثل في الصناعات الزراعية المساندة كالأسمدة الكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية (أبوعلی، ١٩٧٠)، بالإضافة إلى اعتماد صناعات الملابس الجاهزة والمنسوجات والورق والجلود بصفة أساسية على القطاع الزراعي. كما يرتبط القطاع الزراعي بقطاع الخدمات بالعديد من الروابط الأمامية والخلفية، حيث يساهم القطاع الخدمي بالعديد من الخدمات والتسهيلات المعاونة للقطاع الزراعي ومنها النقل، التخزين، التعبئة، التغليف، الإصلاح والصيانة، الترويج، خدمات ما بعد البيع وغيرها، وهو ما يعرف في مجال الأعمال بأسم Business Logistics والتي يعبرها عنها بكل الأنشطة الداعمة للعملية الإنتاجية سواء السابقة على عملية الإنتاج أو التي تتم أثناء عملية الإنتاج، والأنشطة التي تتم بعد الإنتهاء من العملية الإنتاجية (دسوقي، ٢٠١٤). وبالتالي فإن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الخدمي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في القطاع الزراعي بشكل كبير، كما يوجد ترابط بين قطاع الزراعة بالقطاع المالي

جدول ٨. مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات التفسيرية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

Variable	X <sub>1</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>4</sub>	X <sub>5</sub>	X <sub>6</sub>	X <sub>7</sub>	X <sub>8</sub>
X <sub>1</sub>	١.٠٠	٠.٢٧	٠.٦٠٣	٠.٤٤	(٠.٣٧)	(٠.٣٧)	٠.٤٩	(٠.٤١)
X <sub>2</sub>	١.٠٠	٠.٠٠	(٠.١٢)	(٠.١٤)	(٠.٢٦)	(٠.٢٢)	(٠.٠٣)	٠.١١
X <sub>3</sub>	١.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠	٠.٤٩	(٠.٣٦)	(٠.٢٤)	**٠.٧٧	(٠.٣٤)
X <sub>4</sub>	١.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	(٠.٤١)	(٠.٣٥)	٠.٤٧	(٠.٥١)
X <sub>5</sub>	١.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	٠.٠٣	**٠.٧٣	(٠.١٣)
X <sub>6</sub>	١.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	(٠.١٥)	**٠.٨٢
X <sub>7</sub>	١.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	(٠.٢٥)
X <sub>8</sub>	١.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level.

( ) الأرقام بين القوسين تعبر عن معاملات ارتباط سالبة.

المصدر: جُمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول رقم (٥).

حيث تمثل: X<sub>1</sub>: قطاع الصناعة، X<sub>2</sub>: قطاع الخدمات، X<sub>3</sub>: قطاع السياحة، X<sub>4</sub>: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، X<sub>5</sub>: قطاع البترول، X<sub>6</sub>: قطاع التشييد، X<sub>7</sub>: قطاع المالي، X<sub>8</sub>: قطاع العقارات.

كما تبين من تقدير معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الواردة بالجدول رقم (٩) وجود ارتباط طردي الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة كمتغير تابع وكل من الاستثمار الأجنبي في قطاعات الخدمات (X<sub>2</sub>)، السياحة (X<sub>3</sub>)، جدول ٩. معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

r	Sector	Variable
(٠.١٥)	الصناعة	X <sub>1</sub>
٠.٠٣	الخدمات	X <sub>2</sub>
٠.٣٣	السياحة	X <sub>3</sub>
(٠.٢٣)	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	X <sub>4</sub>
٠.٣١	البتترول	X <sub>5</sub>
٠.٠٤	التشييد	X <sub>6</sub>
٠.٢٠	المالي	X <sub>7</sub>
(٠.٠٨)	العقارات	X <sub>8</sub>

( ) الأرقام بين القوسين تعبر عن معاملات ارتباط سالبة.

المصدر: جُمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول رقم (٥).

وقد أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج الانحدار المقدر بالجدول رقم (١٠) إلى توافر كافة الاشتراطات الإحصائية التي تجعل النموذج صالح للتقدير، حيث بلغت إحصائية F المحسوبة ٤.٦٨٩ وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ١%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> المقدر بنحو ٦٠% والذي يعكس القدرة التفسيرية لمتغيرات نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات (الصناعة، الخدمات، المالي، العقارات) من التغيرات الحادثة في نسبة الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كمتغير تابع خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧، وأظهرت نتائج Durbin-Watson test عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation بين البواقي حيث بلغ ٢.١٢٥. وتُضح من النتائج الإحصائية الواردة أن إشارة معامل نسبة الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة سالبة وغير

معنوية بشكل يعكس أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع إنما يكون على حساب نسبة الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، في حين جاءت إشارة معامل نسبة الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات موجبة وغير معنوية أيضاً، بينما جاء التأثير الموجب والمعنوي للقطاع المالي وقطاع العقارات بما يعني أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في القطاع المالي، قطاع العقارات لمجمل الاستثمار الأجنبي بمعدل ١% سوف يؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي بنحو ٠.١٠%، ٠.٢٥% على الترتيب. ويلاحظ أيضاً أن التأثير الإيجابي كان أعلى بالنسبة لقطاع العقارات، يليه القطاع المالي، وأخيراً يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري Standardized Coefficients(β) حوالي ١.٣٩، ١.٢٧، ٠.٥٤ على الترتيب.

جدول ١٠. تقدير التغيرات الهيكلية في الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي وعلاقته بالقطاعات الأخرى في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

Independents variables	B	β	t value	p value
قطاع الصناعة X1	-٠.١٩	-٠.٥٠	-٢.٠٥ <sup>ns</sup>	٠.٠٨٦
قطاع الخدمات X2	٠.٢٣	٠.٥٤	٢.٢٨ <sup>ns</sup>	٠.٠٦٣
القطاع المالي X7	٠.١٠	١.٢٧	٣.٩٢ <sup>**</sup>	٠.٠٠٨
قطاع العقارات X8	٠.٢٥	١.٣٩	٤.٠١ <sup>**</sup>	٠.٠٠٧

Adjusted R<sup>2</sup>: ٠.٦٠ & F test: ٤.٦٨٩<sup>\*\*</sup> & D.W test: ٢.١٢٥

\*\*Significant at the 0.01 Probability Level.

<sup>ns</sup>: not Significant.

المصدر: جُمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول رقم (٧).

المعايير الإحصائية المتعارف عليها وهي معاملي التحديد  $R^2$ ،  $R^{-2}$ ، إحصائية  $F$ ،  $t$ ، وتم تقدير مصفوفة الارتباط وذلك لتجنب أثر مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة حيث تبين أن معامل الارتباط يقل عن ٠.٨ لكل المتغيرات التفسيرية والواردة بالجدول رقم (١١)، كما تبين من تقدير معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والمتغيرات التفسيرية والواردة بالجدول رقم (١٢) أن هناك ارتباط عكسي مع كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، والعمالة الزراعية، في حين تبين وجود ارتباط موجب مع كلاً من قيمة الصادرات والواردات الزراعية.

٤.٦. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر:

تمت الاستفادة من واقع الدراسات التطبيقية السابقة في تحديد أهم المتغيرات التي استخدمت في تفسير وتحديد العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي في النموذج محل الدراسة، حيث أظهرت أن تلك العوامل تتمثل في معدلات الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، العمالة الزراعية، الصادرات الزراعية والواردت الزراعية. واختبار فرضية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته، تم من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد بالصورة اللوغاريتمية المزودة، وتم التعامل مع جميع المتغيرات في صورة لوغاريتم طبيعي  $\ln$ ، واختبار جودة النماذج المقدره تم الاعتماد على

جدول ١١. مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات التفسيرية المؤثرة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

IM	EX	LA	DFI <sub>a</sub>	Variable	
(٠.٢٨)	(٠.٤٠)	*٠.٧٣	١.٠٠	الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي	DFI <sub>a</sub>
(٠.٣٣)	(٠.٤٨)	١.٠٠		العمالة الزراعية	LA
٠.٤٤	١.٠٠			قيمة الصادرات الزراعية	EX
١.٠٠				قيمة الواردات الزراعية	IM

\* Correlation is significant at the 0.05 level

( ) الأرقام بين القوسين تعبر عن معاملات ارتباط سالبة.

المصدر: جمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول رقم (٢).

جدول ١٢. معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

r	Variable	
(٠.٥٧)	الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي	DFI <sub>a</sub>
** (٠.٧٥)	العمالة الزراعية	LA
** ٠.٨٢	قيمة الصادرات الزراعية	EX
٠.٢١	قيمة الواردات الزراعية	IM

\*\* Significant at the 0.01 Probability Level.

( ) الأرقام بين القوسين تعبر عن معاملات ارتباط سالبة.

المصدر: جمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول رقم (٢).

GDP يعبر عن النمو الاقتصادي، ويتم التعبير عن العوامل الأخرى ممثلة في القطاع الخارجي ويشمل متغيرين هما قيمة الصادرات الزراعية EX، وقيمة الواردات الزراعية IM فيصبح شكل النموذج على النحو التالي:

$$GDP = f (DFI_a, LA, EX, IM)$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي. ، DFI<sub>a</sub>: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة. ، LA: عدد العمالة الزراعية.

EX: قيمة الصادرات الزراعية. ، IM: قيمة الواردات الزراعية.

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (١٣) لقياس التأثيرات

الفردية Individual Effect خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ باستخدام

وقد تم الاسترشاد بنموذج المقترح بالاستناد إلى دالة إنتاج Cobb-Douglas والتي تشير إلى حجم الإنتاج ويتحدد بعاملين هما العمل L، رأس المال k، ومجموعة من العوامل الأخرى Z، ويمكن التعبير رياضياً عن النموذج على النحو التالي:

$$Q = f (L, K, Z)$$

وباستخدام صيغة الدالة سالفة الذكر ولتقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سوف يتم الاستعاضة بمتغير رأس المال k بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة DFI<sub>a</sub> حيث يعبر عن التغير في رأس المال بالقطاع الزراعي، وكذلك استبدال متغير الإنتاج Q بمتغير الناتج المحلي الإجمالي

حاكم للنمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة ٢٠٠٧-٢٠١٧، أما عن أثر العمالة الزراعية على النمو الاقتصادي فكان سالباً وغير معنوي بما يعكس التشغيل الزائد للأيدي العاملة مقارنة بمتطلبات رأس المال الثابت في الزراعة المصرية، أما عن أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي فكان موجباً ومعنوياً، حيث أن زيادة الصادرات بنسبة ١% سوف تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار ٠.٩٥% هو أثر ضعيف، وقد يعود ذلك لانخفاض نسبة الصادرات المصرية والعجز في الميزان التجاري الزراعي ولكنه أكثر تأثيراً من الاستثمار الأجنبي وهذا يشير بوضوح إلى تباين دوري الاستثمار الأجنبي المباشر الزراعي والصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي في مصر، وعن أثر الواردات على عملية النمو الاقتصادي فقد تبين عدم معنوية التأثير السالب لها.

إلا أن النموذج المقدر قد ثبتت معنويته حيث بلغت إحصائية F المحسوبة حوالي ١١.٨٨٩ عند مستوي معنوية ١%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R<sup>2</sup> الذي يعكس القدرة التفسيرية نحو ٨١.٣% من التغيرات الحادثة في النمو الاقتصادي مقياس بالنتائج المحلي الإجمالي، وأظهرت نتائج Durbin-Watson test عدم وجود علاقة ارتباط ذاتي Autocorrelation بين البواقي حيث بلغ ٠.٨٠٤.

المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة

طريقة الانحدار البسيط Simple Regression تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ولكنه غير معنوي مما يعكس عدم فعالية دور الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي في عملية النمو الاقتصادي، كما اتضح التأثير السلبي والمعنوي لمتغير العمالة الزراعية على النمو الاقتصادي في مصر، حيث أن زيادة العمالة الزراعية بنحو ١% سوف يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنحو ١٣.٦% مما يعكس انتشار البطالة المقنعة في الزراعة المصرية، وهو ما يؤكد انخفاض قيمة معامل التحديد R<sup>2</sup> والمقدر بنحو ٣٢.١%، ٥٥.٣% على الترتيب، أما عن أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي فكان موجباً، حيث أن زيادة الصادرات بنسبة ١% سوف تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار ١.٢% وهو أثر ضعيف ولكنه أكثر تأثيراً من الاستثمار الأجنبي، وعن أثر الواردات على عملية النمو الاقتصادي فقد تبين عدم معنوية التأثير الموجب لها.

كما يلاحظ من النتائج الإحصائية لنموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression لقياس التأثيرات المشتركة Common Effect إلى ضالة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الزراعي وعدم معنويته إحصائياً مما يؤكد على عدم قدرة القطاع الزراعي على جذب المستثمر الأجنبي و أنه متغير غير جدول ١٣. تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي وأهم ٢٠١٧-٢٠٠٧.

Independents variables	B	t value	p value	R <sup>2</sup>
Individual Effect				
DFI <sub>a</sub> الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة	٠.١٦-	ns ٢.٠٦-	٠.٠٦٩	٠.٣٢١
LA العمالة الزراعية	١٣.٦-	** ٣.٣٤-	٠.٠٠٩	٠.٥٥٣
EX قيمة الصادرات الزراعية	١.١٢	** ٤.٢٨	٠.٠٠٢	٠.٦٧١
IM قيمة الواردات الزراعية	٠.٣٤	ns ٠.٦٤٥	٠.٥٣٥	٠.٠٤٤
Common Effect				
DFI <sub>a</sub> الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة	٠.٠٠١	ns ٠.٠١٧	٠.٩٨٧	
LA العمالة الزراعية	٨.٨١-	ns ٢.٣٧٠-	٠.٠٥٦	
EX قيمة الصادرات الزراعية	٠.٩٥	** ٤.٢٢٠	٠.٠٠٦	
IM قيمة الواردات الزراعية	٠.٤٣-	ns ٠.٢٦٣-	٠.١٣٩	
Adjusted R <sup>2</sup> : ٠.٨١٣ & F test: ** ١١.٨٨٩ & D.W test: ١.٨٠٤				

\*\*Significant at the 0.01 Probability Level.

ns: not Significant.

المصدر: جُمعت وحُسبت من التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بجدولي رقم (٢)، (٥).

من خلال مساهمة التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات للدول المضيفة، كما تبين سالبية تأثير زيادة عدد العمالة الزراعية في النمو الاقتصادي نظراً لأنها تتسم بعدم التوازن مع عناصر الإنتاج الثابتة في الزراعة

مما سبق ويتحليل الآثار الفردية والمشاركة للعوامل الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٧ تبين عدم فعالية تأثير الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة مقارنة بتأثير الصادرات الزراعية في عملية النمو الاقتصادي

بسيوني، هالة السيد محمد (٢٠١٧). دراسة تحليلية لمحددات كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، المجلد (١٦)، العدد الثاني، كلية الزراعة، جامعة دمنهور.

دسوقي، منى عبدالعال سيد (٢٠١٤). استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (٢٥٥)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

دكروري، آيات صلاح (٢٠١٨). دور قوانين الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة (١٠٩)، العدد (٥٢٩-٥٣٠)، القاهرة.

كمال، أحمد جاد (٢٠٠٤). نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، قطاع التحليل الاقتصادي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، القاهرة.

مجلس الوزراء المصري (٢٠٠٤). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، القاهرة.

معهد التخطيط القومي (٢٠٠٩). السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢١٤)، القاهرة.

معهد التخطيط القومي (٢٠١٨). سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٩١)، القاهرة.

نورة، بيبي (٢٠١٨). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

## REFERENCES

**Sudha B (2013).** Foreign Direct Investment. International Journal of Scientific Research, Volume (2), Issue (4).

**Organization for Economic and Cooperation and Development (OCED) (2002).** Foreign direct investments for development, maximizing benefits, minimizing costs, France.

**Owusu-Antwi G, Antwi, J, Poku P (2013).** Foreign Direct Investment: A Journey To Economic Growth In Ghana - Empirical Evidence. International Business & Economics Research Journal (IBER). Volume (12), NO.(5).

المصرية. كما يمكن استنتاج أهم أسباب تراجع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر رغم الجهود التي تم بذلها على جانب الإصلاحات التشريعية والفنية لتأهيل مناخ الاستثمار، في ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال User Cost Capital مما انعكس سلباً على حجم الاستثمار الأجنبي، وبالتالي رفع عائد تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرباح المحتجزة للمشروعات في شكل ودائع بنكية بدلاً من استخدامها في توسيع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات. وتراجع الطلب مع ارتفاع التضخم مع آخر خطوات رفع دعم الوقود، ضعف جهود الترويج الخارجي لجذب الاستثمار إلى مصر، كما أن الدين الخارجي الكبير المتمثل في شكل نسبة مرتفعة للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، تقلل العوائد المستقبلية للاستثمار، لأن نسبة عالية من العوائد المرتقبة يتم استخدامها للوفاء بالدين ومدفوعات خدمته، ومن ثم يتضح أن الاستثمار الأجنبي يميل أن يتبع النمو لايقوده.

## ٧. المراجع

أبوعلی، محمد سلطان (١٩٧٠). التخطيط الاقتصادي وأساليبه، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

أحمد، عبدالرحمن يسرى، محمدی فوزی أبوالسعود (١٩٩٩). النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة، القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨). الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة.

الخطيب، حازم بدر (٢٠٠٦). الاستثمار الخاص محدداته وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسي والإحصاء والتشريع، العدد (٤٨٢)، القاهرة.

الرسول، أحمد أبوالبزید ، إبراهيم صالح العمر (٢٠١٠). العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد (١٣٨)، الكويت.

الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات التجارة الخارجية [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg) visited in 30/6/2020

الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري [www.mopr.gov.eg](http://www.mopr.gov.eg) visited in 30/6/2020



## Performance Analysis of the Direct Foreign Investment in Egypt

Sameh Mohamed Hassan Shehab and Mai Mustafa Hassan Morsi\*

Economics and Agribusiness Dept., Faculty of Agriculture, Alexandria University

\*Corresponding author; E-mail: mai.hassan@alexu.edu.eg

Received on: 7-6-2021

Accepted on: 24-7-2021

### ABSTRACT

This investigation aims to measure the structural changes of direct foreign investment in the economic sectors and its relationship with the agricultural sector, and the impact of direct foreign agricultural investment and some macroeconomic variables on economic growth in Egypt during the period 2007-2017. Regression analysis, some descriptive statistical indicators, graphical presentation methods and the annual growth rate were applied based on the secondary data published by the official authorities. The findings show a negative relationship between the foreign investment ratio coefficients in the industrial and the agricultural sector which reflects a replacement relationship between them and a positive relationship with other sectors in a way that reflects the complementarity of the relationship between them. There are weakness and ineffectiveness of the impact foreign investment in the agricultural sector compared to the impact of agricultural exports on the economic growth, which confirms the inability of the agricultural sector to attract foreign investors. This study recommends the importance of making direct foreign investment as a full partner in the Egyptian economy development and not an integral component by applying best practices in the field of reforming the business environment by promoting the principle of transparency of statistical, financial and economic information within the framework of governance, and legalization of the informal economy, and raising the efficiency of the institutional and administrative framework.

**KEYWORDS:** Direct Foreign Investment, Economic Growth, Structural Change, Agriculture investment, Business Environment